ساحات التحرير ودوارات التغيير

حميد الموسوي

نسائم الحرية التي هبت على وطننا العربي الكبير من شمال افريقيا وصولا الى الخليج لم تعد مجرد تظاهرات تقمع وتفرق خلال ساعات، يزج بمنظميها وبعض شبابها في السجون وتصدر بحقهم احكام عرفية مزاجية وينتهي الامر.

انها هذه المرة ثورات تحرير منطلقة من مبدأ ثابت وقناعة راسخة:

لاتحصل نعمة الأبقاء لاخرى.

واية نعمة اغلى من الحرية؟

اكثر من شهرين والمنطقة تمور بموجات شبابها العازم على التغيير والحصيلة سقوط رأسين كبيرين وبقية الرؤوس بعضها يترنح، وبعضها في النزع الاخير، وبعضها والاخر لجأ الى اساليب رشوة الجماهير باصلاحات ترقيعية ورواتب مجزية وتقوية لاجهزته القمعية حد التخمة. لقد وصل شباب الامة الى قناعات راسخة بأن السكوت زاد حكامهم تسلطا وطغيانا وان ثروات هؤلاء السلطويين وعوائلهم وحواشيهم تتفاقم بينما تزداد الجماهير فقرا ومرضا ويأسا وفاقة.

لقد كشفت بعض الارصدة المعلنة فقط ارقاما مهولة من مليارات الدولارات اعلنتها بعض المصارف السويسرية والاميركية والبريطانية وتكاثفت المصارف الاخرى، ناهيك عن كميات المجوهرات والحلي التي لاتقدر بأثمان، والقصور وشركات السياحة والطيران والمصارف الخاصة حدث ولا حرج.

ففي جنيف وحدها بلغت ثروة جمال مبارك سبعة مليارات دولار، فيما توزعت الثروة المعلنة لعائلة مبارك والبالغة ٧٠ مليار دولار على مصارف قبرص ولندن واميركا!!.

اما ثروة ابن علي تونس فكانت ذهبا بالاطنان ومليارات لم تكشف عنها البنوك وشركات عملاقة متعددة النشاطات في اوربا.

واما ثروة ملك الملوك وعميد الرؤساء والامراء القذافي فلم يعلن عنها لحد الان سوى ٣١ مليار دولار في البنوك الاميركية لوحدها، علما ان اولاده السبعة وزوجته لكل واحد منهم رصيده واملاكه المنقولة وغير المنقولة.

ثلاث عينات عربية فقط.. والمعلن عن ثرواتها وحساباتها المكشوفة فقط.

ادوار السيدات الاول وثرواتهن تحتاج الى سجل...

ادوار الاولاد والبنات وثرواتهم تحتاج الى بحوث

ادوار الحواشي والمقربين وثرواتهم تحتاج الى دراسات ودراسات هذا وشعوبهم ترزح تحت خط الفقر بدرجات ودرجات..

نسبة الامية في ليبيا ٨٨% و ٤٤% تحت خط الفقر..

وجمهورية مصر ليست بافضل حال ان لم تكن تحت هذه الخطوط بدرجات وتونس الخضراء اسوء بكثير. وكل العالم العربي بما فيه دول البترول:

يطغي النعيم بجانب وبجانب
يطغي الشقا فمرفهٌ ومضيّعُ
في القصر اغنية على شفة الهوا
والكوخ دمعٌ في المحاجر يلذعُ

ترى ماذا ستبدي للشعوب العربية مصارف اميركا واوربا من ثروات لزعامات على وشك السقوط؟ ولماذا لم تتصالح الزعامات العربية مع شعوبها وتتقاسم الثروة على اقل تقدير؟.

لقد كسر الشباب العربي طوق الخوف، وحطموا اغلال الذل والعبودية ورأوا في الموت سعادة اذا كان من شأنه الاطاحة بالاصنام المستوطنة في كراسيها ولا تزاح الا بانقلاب عسكري اسوأ او موت بعد عمر مديد يسلم الراية لوريث يمثل ظل الله في الارض.

انه قدر الشعوب العربية، لاتحصل على رغيفها الا بالكد والارهاق والذل وبركة من عرق الشقاء. ولا تستعيد حقوقها الا من خلال السجون والمطامير وزنزانات التعذيب المرعبة. ولا تنتزع حريتها الا عبر بركة الدم وتطاير الرؤوس وازهاق الارواح!.

بعد كل هذه الحقب والسنين والقرون من العبودية والتسلط والقهر والذل والحرمان والابادة الجماعية والتشريد على ايدي طواغيت العصور وحكام الجهلة العرب التي سحقت اجيالا ودمرت اجيالا وابادت اجيالا وقضت على الملايين قهرا وكمدا وجوعا. بعد كل ما جرى وعلى ابواب نهضة القرن الواحد والعشرين واسرارها الكاشفة يجب ان لاتتكرر المأساة ولاتنخدع الشعوب.

لا تمهلوا الطواغيت، ولاتعطوهم فرصة التحكم وتقوية ترسانتهم القمعية بتعاقب السنين. عاملوهم على حساب الفترة الاولى، راقبوا منجزاتهم اولا باول فان اصلحوا فلا تجددوا لهم اكثر من مرة، وان اساؤوا فحاسبوهم من اول فترة فان ذلك ادعى لكبح جماح تسلطهم وردع طغيانهم.

فقدان الثقة وتراكم غضب الشعوب*

احمد جويد

الثقة مفردة تكاد تكون معدومة في قاموس السياسيين، لأن التاريخ يحدثنا عن السياسة على أنها الخداع والمكر والحيلة، ويكاد أن يكون الغدر هو العلامة الفارقة للسلطة السياسية، حتى إن عامل الأمويين على الكوفة كان يطلب من أحد الفقهاء إيجاد المسوغ الشرعي لما يقوم به من غدر ونكث للعهود والوعود في تعامله مع خصومه السياسيين أو مع الرعية، فتلك العهود كانوا يعدونها من ضرورات السياسة للاستمرار في السلطة والاستئثار بالحكم آنذاك!!

وفرضية الثقة بين الحاكم والمحكوم يجب أن تكون موجودة إذا أراد الحاكم أن يستمر في حكم بلاده بأمن وسلام، وبالتالي فإن المحكوم يشعر بالاطمئنان لنوايا الحاكم وسلوكياته وعدم الخوف منها وحملها على محمل صدق النوايا، وبالتالي فإن عاقبة هذا الأمر على الحاكم وأعوانه مع الشعب مختلفة تماماً عما هي عليه مع الطغاة والمخادعين والناقمين لشعوبهم.

ويرى فرانسيس فوكوياما في كتابه "الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار": أن الثقة "Trust" هي كلمة السر في انتقال المجتمعات من حال إلى حال وتطور الدول من وضعية إلى وضعية مغايرة، ويعبر عنه فوكوياما بـ رأس المال الاجتماعي ويعطي هذا المفهوم مكونات رأس المال البشري التي تسمح لأعضاء مجتمع ما بالتعامل المشترك في ظل منظومة أخلاقية قوامها الثقة المتبادلة، فالثقة لها أثرها الإيجابي في تحقيق النمو والازدهار في المجتمعات كما وتمثل قوة أساسية للثقافة في خلق مجتمع اقتصادي وسياسي متماسك ومتجانس فقدرة المجتمع على التعاون وتعزيز جوانب الثقة في ما بين أفراده من ناحية، والثقة في ما بين الفرد والحكومة، تعزز الرخاء والازدهار في بلد ما. ويرى فوكوياما انه عندما تزدهر القيم، يتصرف الأفراد انطلاقاً من أخلاقيات تعتبر أساسا لبناء الثقة بينهم، وتجعل التضامن هدفا في ذاته، بغض النظر عن المصالح الذاتية. ويؤدي غياب الثقة والتضامن إلى فقدان فرص التقدم الاقتصادي، بسبب ما يطلق عليه علماء الاجتماع: العجز في رأس المال الاجتماعي.

فالغضب الشعبي الذي امتد من الأطلسي مروراً بالنيل وبحر العرب وصولا إلى الخليج، لطالما كان كامناً داخل النفوس تراكم لعقود طويلة الى ان وصل إلى حالة من الانفجار الذي لا يمكن للغدر والخداع السيطرة عليه حيث الإحساس بالظلم وفقدان الكرامة وضياع الإنسانية وفقدان الأمل بالحياة.

ويرى المرجع الديني الراحل الإمام السيد محمد الحسيني الشيرازي (رحمه الله): أن المجتمع الذي تكثر فيه حالة الظلم، لابد وأن تكثر فيه الاضطرابات المختلفة، وحالة عدم الاستقرار، وتترتب عليه آثار وخيمة جداً في نفوس أبناء المجتمع، خصوصاً إذا كان الحاكم نفسه ظالماً لشعبه، مستبداً برأيه، لا يهمه سوى مصالحه الشخصية، وبقائه في الحكم مدة أطول.

وكيفما تم تفسير أسباب تولد هذا الغضب الشعبي إلا ان مرده يبقى لسببين رئيسيين هما:

أولاً: انعدام ثقة الشعوب بحكامها وفقدانها لكرامتها بوجود هؤلاء الحكام.

الثاني: تمسك الحكام بالسلطة والحكم والاستئثار بالملك مهما يكلف الثمن.

هذان السببان أديا إلى سرعة انتشار نار الغضب الشعبي في أغلب البلدان العربية، ونتيجة لتحرك الشعب باتجاه التغيير بكر الحكام في الإسراع بنشر الوعود في محاولة لشراء الذمم من خلال تقديم الوعود المغرية للالتفاف على حركة الجماهير، وتكون على نوعين:

أ- وعود بامتيازات مالية، تشمل تحسين الوضع الاقتصادي وتقديم بعض الهبات المالية وتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة وتحسين الخدمات.

ب- وعود بإصلاحات سياسية، تشمل القضاء على الفساد وإطلاق سراح السجناء السياسيين واحترام الحقوق المدنية والدينية والمساواة أمام القانون وتغيير بعض القوانين.

غير أن الشعوب اليوم أصبحت وبعد تجارب طويلة وكثيرة لحكامها لا تثق بوعود السلطة وعهودها، فهم -أي الحكام- قد بنوا سلطتهم واستأثروا بالملك باستخدام الكذب والخداع ونكث العهود والقمع والإرهاب لشعوبهم، إلا أن شعورهم بموجة التغيير وقلقهم الجدي على مستقبل ملكهم يدفعهم لتقديم الوعود المذكورة. بعض الحكام لا يصدق خروج الشعب أما انه لا يريد أن يعرف هو الحقيقة أو آخرين ممن حوله يحاولون خداعه وأكثرهم من المتملقين، فربما يكونوا من المستشارين أو أعضاء الحزب وربما يكونوا رجال دين يفتون الفتوى بما يحلو للحاكم وينسجم مع مصالحه. فهم -أي المستشارون وأعضاء الحزب- يزينون للحاكم سوء أفعاله، فيصورون له سيئاته حسنات وفشله نجاح وأخطائه صواب، فهنالك من الحكام من يرتاح إلى سماع التبريرات أو ينقل له خلاف الحقيقة، وحينما يخرج الشعب على الحاكم يشار عليه إن من خرج عليك هم الحمقى والمرضى وأصحاب السوابق والمتملون، ومن ثم دفعهم من قبل جهات لا تريد الخير للبلد أو من الخونة ومن لديهم أجندة خارجية، فقد يتفاجأ بعض الحكام العرب بخروج شعوبهم عليهم لأن ما يتم نقله إليهم من أخبار وتقارير هو على خلاف الحقيقة.

وتكون نتيجة تلك المفاجأة رفض جميع الوعود التي يتقدم بها الحكام لشعوبهم، وهذا ما لا تتقبله الذات المتعالية في نفس الحاكم وبالتالي تجعله يفقد توازنه وصوابه ويتخذ خطوات غير مدروسة، فيصبح جل اهتمامه الكرسي والملك والسلطة دون الالتفات الى مطالب الشعب أو مصلحة الوطن، فلا يجد بداً من تقديم الوعود والتنازلات الواحدة تلو الأخرى في مقابل تمديد فترة حكمه حتى لو تطلب الأمر التضحية بأقرب مساعديه ومعاونيه، بل وحتى لو وصل الأمر إلى التضحية بأبنائه أو يلجأ إلى استخدام القوة المفرطة وارتكاب أنواع الجرائم ضد أبناء شعبه، كما فعل ذلك صدام في العام ١٩٩١م ويفعلها اليوم القذافي ويستعد لفعلها حكام آخرون.

وفي المقابل تجد الشعوب إن كرامتها قد انتهكت وإن الثقة بالحاكم قد فقدت، وبين حاجة الشعوب في استرداد كرامتها وعدم ثقتها بالحكام من جهة، وتشبث الحاكم بالسلطة والملك من جهة أخرى عمت البلاد العربية موجة عارمة من الاحتجاجات والتحركات التي وصلت في كثير من الأحيان إلى استخدام العنف من قبل رجال السلطة فقابله عنف آخر كردة فعل على القمع الوحشي لإخماد الحركات الشعبية. هكذا تفكر العقلية السلطوية العربية في الحصول على الحكم والبقاء على عرش السلطة، فهم -أي الحكام العرب- أقل الناس إيماناً بالديمقراطية والتعددية والتداول السلمي للسلطة، الأمر الذي يجعل الشعوب العربية لا تثق بهم مهما أطلقوا من وعود، فحينما يطلقون الوعود لا يفون بها، وحينما يحددون المدد الزمنية لا يلتزمون بها لمجرد شعورهم بالقوة، لأنها أصبحت ثقافة استبدادية راسخة في العقل السلطوي العربي.

عدم الثقة الذي عاشته الشعوب العربية مع حكامها جعلهم يتلقفون زمام المبادرة في أول فرصة تظهر فيها علامات الوهن والضعف على الحاكم، لأن فرصة الإطاحة بالحاكم هي الضمانة الحقيقية لإصلاح جميع مشاكل المجتمع وتحقيق تطلعاته في العيش بحرية وكرامة، وربما يتصور بعض الحكام إن شعبه لا يمكن أن يتحرك ضده في يوم الأيام لأنه قد وفر ما يحتاج إليه الإنسان من مأكل أو مشرب أو طريق معبد أو مدرسة للتعلم، لكنه أغفل حقيقة كبيرة وهي سلبه الحرية والكرامة من أبناء شعبه وتجاهل الاستماع إلى رأيهم إن لم يكن قد عمد إلى تكميم أفواههم، فهم يعتبرون الشعوب على إنها مجرد كائنات تأكل وتنام وتتكلم.

ونتيجة لكل تلك المعطيات، أين يمكن أن يجد الحكام العرب -الذين لم تحاسبهم شعوبهم بعد- أنفسهم من كل هذه الأحداث؟ إذ يجب عليهم أن يضعوا نصب أعينهم الآتي:

1- لا يمكن لأحد أن يتوقع متى وأين تتحرك الشعوب وتنقض على حكامها.

2- إن عهد الهروب من المحاسبة والملاحقة القانونية والقضائية قد ولى بعد أن نفض الغرب يده من هؤلاء الحكام الذين سببوا لهم الكثير من الإحراجات أمام شعوبهم.

3- هناك اتفاقيات دولية لمتابعة رؤوس الأموال التي يحاول بعض الحكام تهريبها خارج بلادهم والتنعم بها بعد الإفلات من قبضة شعوبهم.

4- الاهم من ذلك كله إن الوضع الدولي والسياسات الدولية هي ليست ما كان موجود بالأمس فدول العالم وبالذات الغربية منها أدرك بشكل واضح حركة الشعوب وأصبحت تفكر في بناء علاقات مختلفة معها.

5- المسكنات والمهدئات التي تعطى للشعوب لم تعد تجدي نفعاً وسرعان ما ينكشف زيفها، ولات ساعة مندم.

6- جميع محاولات الحكام في امتصاص غضب الشعوب قد باءت بالفشل.

وبالتالي فلا مفر من زرع الثقة من قبل الحكام في نفوس شعوبهم، ولابد للحكام أن يعمل على ترسيخ تلك الثقة بالأفعال لا بالأقوال، ولابد لكرامة الشعوب أن تكون على رأس أولويات العمل للمرحلة القادمة سواء من قبل الحكام الذين وعدوا شعوبهم بالإصلاح والتغيير أو من قبل الحكومات التي سوف تنشأ على أعقاب الدكتاتوريات التي تم الإطاحة بها.

وقد قال الامام علي بن ابي طالب عليه السلام: إنجاز الوعد من دلائل المجد... أحزم الناس رأياً من أنجز وعده ولم يؤخر عمل يومه لغده.

* مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث

لا تستطيع أن تكون دكتاتورا إلاّ ... بتسييس الدين والمال والعشيرة

نمرود سليمان

أية ظاهرة في الطبيعة والمجتمع تحتاج إلى عوامل موضوعية وذاتية للتحول إلى ممارسة تطبيقية على الارض، وإذا لم تتوفر هذه العوامل تبقى الظاهرة مجرد فكرة نظرية تنتهي بمرور الزمن وتزول.

الديمقراطية ظاهرة نجحت بتوافر عواملها فأصبحت ممارسة وكذلك الحرية وبهما وصلت الدول الأوربية وامريكا إلى ما هي عليه الأن. أيضاً الأنظمة الدكتاتورية بحاجة الي العوامل نفسها 'موضوعية - ذاتية' لتتحول الى ممارسة.

إن العوامل الموضوعية للانظمة الدكتاتورية مختلفة عن نفسها في الانظمة الديمقراطية، في الاخيرة تتطور على وفق نظام السوق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي خلال فترة زمنية غير خاضعة للقياس تصل إلى النضوج، عندئذ يكون العامل الذاتي جاهزا لملاقاتها، ويلتحم الذاتي مع الموضوعي لتحول الظاهرة الى ممارسة، المقصود بالذاتي هو الاداة سواء كان حزبا أو مؤسسة أو منظمة أو حركة سياسية.

اما منظومة الدكتاتورية فانها تعتمد على آليات مجربة موجودة في السوق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي أهمها الدين - المال - العشيرة، التي تكونت في ظروف قبل منظومة الدكتاتور.

الدين: بالأساس وحسب المرجعيات الدينية هو علاقة بين الانسان وخالقه، ولهذه العلاقة أسس وضعها الله ليطبقها الانسان وفي النهاية تتم محاسبة الانسان اما بدخول الجنة او النار، هذه العلاقة خارج الارادة لا يوجد لها زمان ولا مكان. يحاول النظام الدكتاتوري، افساد هذه العلاقة فيلجأ من خلال الياته الذاتية إلى تسخير هذه العلاقة لصالحه، يعمل إلى تسييس الدين أي اقحام الدين في مجال غير مجاله بواسطة رجال انتهازيين يتم تسخيرهم بوساطة المال للعمل من أجل تحويل الدين إلى مكان آخر، وبما أن أغلب الشعوب الدينية تحركها العواطف والرغبات فيتم استغلالهم من قبل أجهزة الدكتاتور واستثمارها لخدمة أغراضه السياسية. عندما خالف ابن القذافي القوانين السويسرية ساق الدكتاتور الشعب الليبي ضد سويسرا متهما إياها بالوقوف ضد الاسلام. وهكذا فعل الطالبان عندما دمروا تماثيل بوذا.

إن تسييس الدين هو بمثابة جريمة ضد الانسانية وتعاليم الاله، وهو جريمة بحق الشعوب، ما فعلته الكنيسة في أوربا في القرون الوسطى هو جريمة انسانية بحتة دفع الاوربيون ثمنها غاليا، وهكذا رأينا الدول التي تتبنى الدين في السياسية أنها تربك المجتمع والأقليم والعالم.

ولكن الدين عندما يلوكه الدكتاتور سياسيا يخدم مصالح الدكتاتور نفسه، أنظر الى أفعال إيران داخليا وخارجيا كلها تحت مظلة الدين وأخيرا عزلت نفسها عن محيطها والعالم وسحقت المعارضة تحت شعار الدين. وهكذا الطالبان والسودان، باختصار يحول الدكتاتور العلاقة بين الانسان وخالقه الى علاقة بين الانسان والدكتاتور.

المال السياسي: عندما يسيطر الدكتاتور على كل خيرات الدولة يصبح امر صرف لرأسمال الدولة وبدلا من ان يسلمه لأصحابه الحقيقيين يحوله الى مال سياسي، يشتري به المثقفين والوجهاء ورجال الاعمال ورؤساء العشائر ويحدث نوع من الزواج اللاشرعي بين الدكتاتور وهؤلاء وتتداخل المصالح فيصبح الجميع كتلة واحدة ظاهرها مدافع عن الوطن وباطنها يدافع عن مصالحه، وقد رأينا ذلك في مصر المناخ الذي خلقه الفساد هناك هو الانجاب غير الشرعي من زواج أجهزة السلطة مع رجال الأعمال.

اما العشيرة: العشيرة ظاهرة أجتماعية تكونت منذ مئات السنين، وقد جاءت الديانات بعدها وقد حاربها الدين.

وفي مرحلة الاحزاب السياسية لاحظنا بأن كل الاحزاب ضد الفكر العشائري، ولكن ما نلاحظه على الارض يقول بأن العشيرة ما زالت أقوى مكونات المجتمع. النظام الدكتاتوري لايحارب الفكر العشائري، بل يغذيه ويقويه ولتتحول العشيرة بمرور الزمن إلى أداة من أدوات سلطة الدكتاتور، في ليبيا الان يبدو بأن العشيرة هي المحرك الاساسي لكل ما يجري لذا نلاحظ الفرق بين شرق وغرب ليبيا، والسبب بأن العشائر القريبة من القذافي ما زالت تدافع عنه، ويحاول الدكتاتور بين الحين والاخر تخويف الشعب بإعطائه السلاح للعشيرة، لانه يعرف دورها في المعارك الحاسمة. لا يستطيع احد ان يكون دكتاتورا الا بالاعتماد على هذه المقومات الثلاث تسييس الدين والمال والعشيرة ومن خلال هذا الثالوث غير المقدس يستمر الطغاة في نهب خيرات البلاد وتخلفها وجهلها وفقرها. اذا اراد الشعب القضاء على الدكتاتور يجب العمل وبكل قوة من اجل فصل الدين عن الدولة ومحاربة المال السياسي ودمج العشيرة في الحياة المدنية.

ان اهم الاسباب الرئيسية لنجاح ثورتي مصر وتونس هو بعدهما عن الفكر العشائري واهم سبب في عرقلة نجاح الثورة الليبية هو التحالف بين الدكتاتور والعشيرة.

أن الدول العلمانية بعيدة لحد ما عن كل ما يجري، كما أن الانفتاح على المجتمع المدني ومشاركة الاحزاب السياسية في جبهة واحدة يساعد في حل مشاكل الدولة.

صلاح زيتل

قذافيات ...

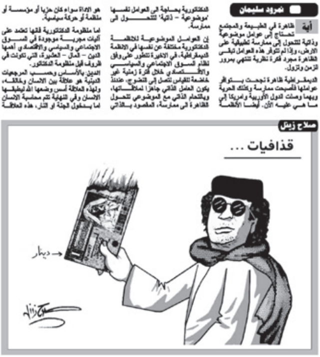

ميزان العدالة... الحق لمن

اوكر يوخنا

صحيح ان القوانين تسنّ على ضوء تشريع الدستور في عراقنا الجديد وبالرغم من وجود بعض الثغرات فيه والقوانين التي من المفترض ان تحافظ على العدالة والتوازن في كل الامور المتعلقة بعلاقات الافراد فيما بينهم وبين الحكومة والدولة. وكذلك مترابطهم بالبيئة التي يعيشون فيها.

حيث يعتبر العراق من اقدم الدول في العالم التي شرعت فيها الانظمة والقوانين وارقاها منذ بداية شريعة اورنمو-اشنونا. وصولا الى سادس ملوك بابل عام (١٧٢٨)ق.م على يد الملك حمورابي. منذ ذلك الحين والبشريه تسعى لخلق اجواء يسودها العدل والمساواة والحرية عن طريق ابتكار نصوص وتشريعات تضمن حماية الطرف الضعيف من بطش واستبداد الطرف القوي المتجبر. والجدير بالذكر ان الانبياء والرسل جاؤوا من اجل هذا الغرض. لكن من المؤسف ان مانشاهده اليوم في عراقنا الحبيب من سوء تطبيق العدالة وفي مايخص العدالة القانونية والاجتماعية والاقتصادية وحتى مايخص البيئة ينعكس سلبا على ماضي وحاضر ومستقبل هذا البلد من ناحية مكانته بين الدول والامم..

وكاننا لسنا ورثة تلك الحضارات العظيمة التي يفتخر العالم بها، وباعتقادي ان من اهم الاسباب الرئيسية التي ادت الى تدهور اوضاعنا السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية هي طريقة تعامل الكتل الكبيرة في بلدنا ان كانت سياسية او دينية او قومية حول مفهوم العدالة والحقوق حيث تشرع لنفسها كل القوانين التي تخدم مصالحها في ظل قانون تؤمن به الا وهو مبدأ "الحق للقوي" على نقيض ماجاءت به الشرائع السماوية والانظمة الديمقراطية الحقيقية التي تناصر وتنصف الضعيف على القوي. وهنا تكمن عظمة القوي في تواضعه وعدالته ومساواته ونورد مثالا على ذلك حين تلتزم كل عائلة باعطاء الاولية لرعاية الطفل الصغير فيها دائما اكثر من الكبار فيها. و نرى ان البلدان التي تطبق الديمقراطية الحقيقية يسودها الامن والاستقرار والعيش الكريم على الرغم من ان غالبية هذه الدول تفتقر الى الموارد الطبيعية كالنفط والغاز وغيرها. لكن الخالق العظيم يهبهم النعمة والبركة على ذلك.. ومن اجل التذكير ان تاريخ نضالات الشعوب حافل بالانتصارات ضد الاستبداد وكثيرا مايذكر التاريخ سقوط العظماء على يد الضعفاء..

بلطجية الحكومات
وازمة الدولة المدنية

عدنان الصالحي

"البلطجية أو البلطجة" هو نوع من "التنمر" يستخدمها البعض لأغراض شخصية خاصة يحاول من خلالها الحصول على مكاسب او فوائد معينة او فرض وضع ما بالقوة او السيطرة على الآخرين، وإرهابهم والتنكيل بهم، وهي لفظ دارج يعود أصله إلى اللغة التركية، ويتكون من مقطعين: 'بلطة' و'جي'، أي حامل البلطة، و"البلطة" كما هو معروف أداة للقطع والذبح "الفأس".

وتتمثل خطورة هؤلاء البلطجية في كونهم "أدوات عنف بلا عقل"، فهي عصابات شبه منظمة يتم تدريبها و تمويلها من قبل جهات او شخصيات حكومية او رأسمالية او سياسية عادة، يكون الهدف الاساس منها قمع المعارضين او المنافسين عن طريق التصفيات الجسدية بالقتل او عن طريق التسقيط والتشهير.

رغم كون الظاهرة موجودة منذ ازمنة ليست بالقصيرة خصوصا في عالمنا الشرق اوسطي والعربي بالذات الا انها ظهرت بشكل وواضح خلال موجة التظاهرات التي عمت الدول العربية، فبعد تراجع الجيش والشرطة في اغلب هذه الدول من مواجهة مواطنيهم او الانضمام اليهم في بعض المناطق لم يجد رؤساء وحكام هذه الدول بدا من انزال رصيدهم البلطجي لمواجهة الازمة وقمع المتظاهرين ومحاولة ترهيب حتى لاجهزة الامن والجيش خوفا من عدم تنفيذ الاوامر، وهذه الظاهرة تعبر بشكل دقيق عن حقيقة غياب الدولة المدنية وسلطة القانون لصالح مقومات فاسدة ولدت من زواج السلطة الاستبدادية ونهب المال العام.

هذه الطريقة رغم رفض كل ذي عقل لها فهي تشير الى نقاط مهمة اخرى منها:

1- الدليل القاطع على وجود الفساد المالي والاداري وسوء استخدام السلطة والتلاعب بمقدرات الشعوب من خلال تمويل وانشاء مليشيات سرية بشكل كبير وبالغ من اجل منافع شخصية وبناء منظومات قمعية خاصة، فاغلب هؤلاء هم بمثابة المرتزقة لا يهمهم شيء بقدر نهب المال والسلطة والتقرب من الحكومة ممثلة بشخص الحاكم او الحزب المتسلط.

2- تنامي القناعة لدى اغلب الحكام بموقعهم المهزوز والمرفوض من شعوبهم وتنبئهم بان يوم المواجهة مع شعوبهم قادم لاريب فيه وتهيئة مثل هذه العصابات انما هو عمل احترازي لفقدانهم الثقة بباقي اجهزة الامن الرسمية.

3- بناء مثل هذا النوع من الاجهزة غير القانونية، يناقض بالكامل التوجه لبناء الدولة المدنية او مؤسساتها فهو جزء من عسكرة المجتمع وبناء دولة السجون السرية والقمع والارهاب الحكومي.

4- الاساءة الى المؤسسات الامنية بسبب تمتع مثل هذه المليشيات بصلاحيات واسعة خصوصا خلال فترة الازمات وتجاوزهم حتى على الجهات الرسمية العسكرية القانونية والدستورية، والخضوع مباشرة لشخصية الحاكم او من يمثله في تنفيذ الاوامر.

5- محاولة اثارة الفوضى والاقتتال الداخلي عن طريق نقل الصراع من "الشعب مع السلطة او الحاكم" الى الاقتتال "اهلي قومي او طائفي" كون اغلب هؤلاء البلطجية هم من فئات من الشعب خصوصا اذا كانوا يمثلون قومية او طائفة او جهة معينة. هذه الطريقة التي يستخدمها الحكام في كثير من دول الشرق اوسطية تمثل خطرا كبيرا في وجودهم وبعد رحيلهم، فمرحلة الانتقال لما بعد الدكتاتورية سترسم مرحلة لتصفية هؤلاء البلطجية بطرق قد يكون بعضها قانوني عن طريق المحاكمات او غير قانوني بالتصفيات الجسدية من قبل المتضررين من افعالهم، خصوصا ممن يتم تشخيصهم من قبل ابناء جلدتهم، وهذا ينذر بوقوع معارك مستمرة على فترات زمنية متواصلة او متقطعة عن طريق "الثأر والثأر المضاد" وهو ما يدفع البلاد عموما الى مآس اخرى غير التي جلتها من تسلط الحكومات السابقة وما قدمته سنوات الدكتاتورية والقمع. من ذلك يجب الاخذ بنظر الاعتبار هذه الآفة الخطرة التي يتبعها بعض الحكام ومعالجتها بطرق شتى منها:

اولا: سن قوانين خاصة بمثل هكذا حالات تجعل جميع ممن تثبت ادانتهم 'بالانتماء او المشاركة او المساعدة' على ايجاد هذه العصابات بمثابة "المرتكبون للابادة الجماعية" كونهم ساهموا عن قصد ومعرفة بإيجاد ارهاب منظم لسنوات وارتكاب مجازر سرية او علنية.

ثانيا: اشراك جميع القنوات والمؤسسات الدينية والمدنية والعلمية والاعلامية بالتنويه لهذه الظاهرة والتحذير منها، والعمل على محاولة رفع مستوى الوعي العام وخصوصا لدى الطبقات التي تعيش تحت خط الفقر.

ثالثا: تعزيز القناعة لدى الشعوب بان لاجريمة تمر دون عقاب وان من يحاول الاعتداء على حقوق الشعوب فسينال عقابه عن طريق المؤسسات القانونية لا بطريقة التصفيات الشخصية فتقديم جميع المشتركين في هذه العصابات الى محاكم مختصة وبشكل علني يدفع بهذا الاتجاه وبإيجاد ثقافة المجتمع المدني المؤسساتي القائم على سيادة القانون.

رابعا: التركيز على بناء دولة المؤسسات والتي تجعل من الانسان قيمة عليا وهدف اساس في البناء، والعمل على بناء وتقوية اجهزة الامن الرسمية والتأكيد على مهنيتها واستقلاليتها.

خامسا: تحديد الطبقات والعناصر التي تميل لاستخدام العنف قبل تورطها، ومحاولة اصلاحها وتأهيلها ومعالجتها بالطرق العلمية والاجتماعية والنفسية ودراسة الاسباب التي تؤدي لظهور مثل هكذا حالات.

سادسا: الاسراع بمعالجة المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة تحصينا لها، وغلق الباب أمام من يريد استدراجها او توريطها في هذه الجرائم. ثقافة البلطجية التي اوجدتها الحكومات الدكتاتورية تمثل مشكلة حقيقية حتى لما بعد التحول، فلا يمكن ترك المتورطين بدماء الابرياء يتمتعون بثمرة ما قدمه ضحاياهم في انشاء دولة تعددية وديمقراطية، وفي نفس الوقت لا يمكن لهذه الدولة ان تطلق ايدي الناس في اخذ الثأر فتعم الفوضى ليذهب البريء بجريرة المجرم، ومن هذا المنطلق فلابد من اخذ القضية على اهمية كبرى حفظا للدماء وتأسيسا لدول متمدنة تؤمن بحقوق الانسان واقامة العدل.